نص بيان الرئاسة المشتركة للاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن في نيويورك

بعد الاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن الذي عقد في ٢٣ مايو ٢٠١٢ في الرياض، عقد أصدقاء اليمن اجتماعهم الوزاري الرابع، في نيويورك على هامش الدورة ٦٧ للجمعية العامة للأمم. وحضر الاجتماع الذي تشترك في رئاسته المملكة المتحدة، والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، ٣٨ بلدا ومنظمات دولية. وقد اجتمع الأصدقاء لإثبات استمرار وحدة الدعم الدولي للعملية الانتقالية السياسية وعلى رأسها الرئيس عبدربه منصور هادي لموجب مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذه ("الاتفاقية الانتقالية") التي وقعت في الرياض في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١. وشدد الأصدقاء على أهمية وتسريع التقدم في النواحي السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية من أجل استمرار عملية التغيير.

وأكد الأصدقاء مجداً دعمهم الكامل لوحدة وسيادة واستقلال وسلامة اليمن الإقليمية وكذلك الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليمن،

ورحب الأصدقاء بالتقدم المحرز منذ الاجتماع الوزاري الثالث لمجموعة اصدقاء اليمن الذي عقد في الرياض يوم ٢٣ مايو، على وجه الخصوص:

• تشكيل وبدء الاجتماعات الأولية للجنة التحضيرية الفنية للحوار الوطني،

• نتائج مؤتمر المانحين الذي عقد يومي ٤-٥ سبتمبر ٢٠١٢ في الرياض بما في ذلك التعهدات بتقديم دعم بمبلغ ٦ر٤ بليون دولار أمريكي واتفاق المانحين والحكومة اليمنية على "إطار المساءلة المتبادلة" "Mutual Accountability Framework"،

• القرارات الرئاسية المتعلقة بتوحيد وأعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية.

الحوار الوطني السياسي والتحول السياسي

• قدمت الحكومة اليمنية شرحاً بشأن بدء الحوار الوطني المرتقب في ١٥ نوفمبر لمدة ستة أشهر. وتعهدت الحكومة بضمان أن يكون هذا الحوار شاملا بقدر الإمكان، بمشاركة جميع الأحزاب السياسية، والمرأة، والشباب، والجنوبيين، والحوثيين.

• رحب أصدقاء بالتزام الحكومة اليمنية بمشاركة المرأة في جميع الهياكل الحوار الوطني.

• واتفق الأصدقاء أن عملية الحوار الوطني يجب أن يقودها اليمنيون ودون تدخل خارجي. واتفقوا على دعم الجهود التي تقودها الامم المتحدة لتوفير الخبرات الفنية واللوجستية والدعم المالي بالشكل المناسب. وجدد الأصدقاء تأييدهم لتشجيع جميع الأطراف على المشاركة الكاملة والفاعلة في مؤتمر الحوار الوطني. وأشار الأصدقاء إلى أن هذا الأمر هو خطوة أولى أساسية لمحطات الانتقال أخرى.

• وأعرب الأصدقاء عن قلقهم إزاء نوايا وأفعال أطراف داخلية وخارجية لتقويض تنفيذ عملية الانتقال السياسي. وأشار الأصدقاء إلى النص الوارد في قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٥١ القاضي

بأن يقر مجلس الأمن اتخاذ المزيد من التدابير، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، إذا استمرت تلك الأفعال المشار إليها.

• والتزمت الحكومة اليمنية باستكمال إنشاء اللجنة الانتخابية الجديدة في اكتوبر ٢٠١٢ من أجل البدء في تحديث قائمة **تسجيل الناخبين لتسهيل الاستفتاء الدستوري المزمع عقده في النصف الثاني من عام ٢٠١٣.**

• ورحب الأصدقاء بالدور الحاسم الذي يضطلع به المستشار الخاص للأمم المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن اليمن، ورحب بافتتاح بعثة الأمم المتحدة السياسية الخاصة في صنعاء.

• كما رحب الأصدقاء بالزيارة المقررة لبعثة مجلس الأمن التابع للامم المتحدة إلى صنعاء لتقييم التقدم المحرز بمتطلبات قراري مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ و٢٠٥١ في الخريف.

• ورحب الأصدقاء بافتتاح مكتب لمجلس التعاون الخليجي في صنعاء.

العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

• وأشار الأصدقاء إلى تقرير المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان المؤرخ في ٥ أيلول ٢٠١٢ (A/HRC/21/37) والمناقشة الجارية في مجلس حقوق الإنسان (HRC) في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢ من أجل تقييم التقدم المحرز لمتطلبات قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٢٩/١٩ الصادر في ٢٣ مارس ٢٠١٢ ومن أجل اعتماد قرار آخر بشأن اليمن، مرحبين بالقرار الجمهوري الأخيرة لاجراء تحقيقات شفافة، ومستقلة في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في عام ٢٠١١. كما رحب الأصدقاء بافتتاح مكتب المفوض السامي لمكتب حقوق الإنسان في صنعاء.

• وأقر الأصدقاء أهمية العدالة الانتقالية بالنسبة لعملية الانتقال السياسي، مشددين على أهمية الاقرار العاجل لقانون العدالة الانتقالية وتنفيذه.

التزامات المانحين الاقتصادية وتنفيذها

• رحب الأصدقاء بالتعهدات البالغة ٦ر٤ مليار دولار التي قدمها المانحون في مؤتمر المانحين بالرياض. كما يرحبون بالتعهدات الإضافية البالغة ١ر٤٦٢ مليار دولار المقدمة من الجهات المانحة الأخرى في اجتماع اليوم لأصدقاء اليمن.

• ورحب الأصدقاء بموافقة الحكومة اليمنية على "إطار المساءلة المتبادلة" الذي يحدد التزامات من كل من الحكومة اليمنية والمانحين بشأن الموارد وصرفها، إلى جانب تحديد التزامات

الجانبين بالسياسات، والمؤشرات وترتيبات الرقابة لضمان أن تؤدي أية موارد إضافية إلى تحقيق منافع حقيقية للشعب اليمني.

• وأكد الأصدقاء مجدداً على أهمية ضمان وفعالية إيصال المساعدات، بما في ذلك من خلال معالجة قضايا الطاقة الاستيعابية، مرحبين بقرار الحكومة اليمنية إنشاء لجنة للمساعدة في ضمان الإيصال الفعال للمعونة، ولمراقبة تنفيذ الإصلاحات المبينة في "إطار المساءلة المتبادلة".

• يشجع الأصدقاء الحكومة اليمنية على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، والنمو، والحكم، التي سيدعمها صندوق النقد الدولي.

• وافق الأصدقاء على البحث في الاختيارات بشأن إقامة صندوق إئتماني لتقديم المساعدة الفنية في دعمهم لبرنامج الحكومة اليمنية لتحقيق الاستقرار والتنمية " Yemen Transition Program for Stabilization and Development"، بهدف إطلاق الصندوق الائتماني في النصف الأول من عام ٢٠١٣.

الجانب الإنساني

• يقر الأصدقاء بالحالة الإنسانية المتردية في اليمن بما في ذلك تقييم برنامج الغذاء العالمي بأن هناك ١٠ مليون يمني يعانون من الجوع كل يوم، وتشريد مئات الآلاف من اليمنيين أو جراء الصراعات. ويرحب الأصدقاء بالالتزامات التي تمت ويحثون المانحين على تقديم تمويلات إضافية لصالح "نداء الأمم المتحدة الموحد" الذي لا يزال يعاني من عجز في التمويل بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، واتفق الأصدقاء مجتمعين على أن من الأهمية بمكان أن يقدم المانحون وبسرعة بما تعهدوا به لمواجهة هذا الوضع الإنساني.

• ويرحب الأصدقاء بنية الأمم المتحدة الإعلان عن "خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٣" لمعالجة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة بشكل مقلق لملايين من اليمنيين.

• ووافق الأصدقاء على أهمية بناء القدرات في مجال توصيل المعونات الإنسانية وتحسين جهود التنسيق في المجال الإنساني.

القطاع الخاص والتوظيف

• رحب الأصدقاء بمفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفقوا على ضرورة الفراغ من الخطوات النهائية لانضمام اليمن في أقرب وقت ممكن.

• رحب أصدقاء بالالتزامات المنصوص عليها في "إطار المساءلة المتبادلة" لتعزيز الأشغال العامة الكثيفة العمالة، ودعم تنمية المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتحسين مناخ الاستثمار.

• واتفق الأصدقاء لمراجعة القيود المفروضة على السفر إلى اليمن، والبحث عن السبل لزيادة الأعمال التجارية الدولية والفرص التعليمية لليمنيين.

الجانب الأمني

• يقر الأصدقاء بالتحديات الأمنية التي تواجهها اليمن والتضحيات الشخصية الجسيمة والتزام قوات الحكومة اليمنية المسلحة وشرطتها في تحسين الأمن في اليمن.

• ويعترف الأصدقاء الجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية ونواياها للتخطيط لإعادة هيكلة للقوات المسلحة بحلول نهاية عام ٢٠١٢، وتنفيذ التغييرات اللازمة فور ذلك. ويدرك الأصدقاء أيضا أن هذه الجهود المعقدة يتم القيام بها في الوقت الذي يتم فيه مواجهة التهديد الكبير الذي تمثله القاعدة في جزيرة العرب والمعيقون.

• ورحب الأصدقاء بإنشاء "لجنة الإصلاح" في وزارة الداخلية.

• ورحب الأصدقاء بإنشاء الامم المتحدة برنامج "سيادة القانون" بمبلغ &#١٦٣٣؛&#١٦٣٤؛ مليون دولار.

• ورحب الأصدقاء باستمرار المساعدة الدولية المقدمة إلى اليمن في اصلاح الجيش والأمن، معربين عن ترحيبهم بزيادة الشفافية الناتجة عن ذلك.

ونبّه الأصدقاء إلى أن الإيفاء السريع والكامل بهذه الالتزامات امرٌ ملحٌ وهامٌ لإنجاز الانتقال في اليمن. وقرر الأصدقاء الاجتماع مرة أخرى لاستعراض التقدم المحرز في (مكان سيتم الاتفاق عليه) في مارس ٢٠١٣.